الأمم المتحدة

E/2010/92

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
4 June 2010
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٠

نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه – ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠

البند ٢ (ب) و (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: منتدى التعاون الإنمائي؛ والاستعراض الوزاري السنوي بشأن موضوع "تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة"

موجز مقدم من رئاسة حلقة النقاش عن موضوع "نوع الجنس والعلم والتكنولوجيا" المعقودة في الدورة الثالثة عشرة للّجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

مذكرة من الأمانة العامة

استجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٨/٢٩، الذي طلب فيه المجلس إلى اللجان الفنية للمجلس أن تسهم في الاستعراض الوزاري السنوي وفي منتدى التعاون الإنمائي، يرد مرفقا بهذه المذكرة موجزُ مقدم من رئاسة حلقة النقاش عن موضوع "نوع الجنس والعلم والتكنولوجيا" المعقودة في الدورة الثالثة عشرة للّجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (جنيف، ١٧-٢١ أيار/مايو ٢٠١٠) (انظر المرفق).

* انظر الوثيقة E/2010/1.

230610 220610 10-39007 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

المرفق

موجز مقدم من رئاسة حلقة النقاش عن موضوع "نوع الجنس والعلم والتكنولوجيا" المعقودة في الدورة الثالثة عشرة للّجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

١ - عقدت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، في الجلسة الخامسة من دورتها السنوية الثالثة عشرة، المعقودة يوم ١٩ أيار/مايو ٢٠١٠، حلقة نقاش حوارية للخبراء عن موضوع "نوع الجنس والعلم والتكنولوجيا" وذلك مساهمة منها في الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٠ المعني بموضوع "تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة". وشكّلت حلقة النقاش حافزا للتفكير في الاستراتيجيات والأساليب اللازمة لإشراك المرأة في عملية تطوير التكنولوجيا، وتعزيز مشاركتها أكثر في صنع القرارات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا، وإدراج وجهات نظرها بانتظام في النظام الرسمي للعلم والتكنولوجيا.

٢ - وكانت حلقة النقاش، التي أدارتها السيدة شيري أييتي، وزيرة البيئة والعلم والتكنولوجيا في غانا، تتركّب من الخبراء التالية أسماؤهم: شيرلي مالكوم، رئيسة مديرية برامج التربية والموارد البشرية بالرابطة الأمريكية للنهوض بالعلم والمشاركة في رئاسة المجلس الاستشاري للقضايا الجنسانية التابع للّجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛ ودافني كريستينا سابانس دي بلو، المنسّقة الإقليمية لبرنامج دعم الشبكات النسائية في أمريكا اللاتينية التابع لرابطة الاتصالات التّقدمية؛ وصابين سوسترونك، من مؤسسة المرأة في العلم والدراسات الإنسانية بمعهد لوزان الاتحادية للفنون التطبيقية في سويسرا؛ وفيجايا كومار، رئيس معهد كولومبو للتكنولوجيا الصناعية.

٣ - وأدلى ببيانات وتعليقات مشاركون من إسرائيل وإيران (جمهورية - الإسلامية) وباكستان والبرتغال وتونس وجنوب أفريقيا والسودان، الفلبين وكينيا وليسوتو والنمسا والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى ممثلين للمجتمع المدني ولمؤسسات الأمم المتحدة.

٤ - وأشار أعضاء حلقة النقاش إلى أن المساواة بين الجنسين أساسية في الحدّ من الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٥ - فللنساء دور مركزي في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية عبر مسؤولياتهن في الإنتاج وإدارة المجتمع المحلي. وهنّ يسهمن كثيرا في إنتاج الأغذية وإعدادها وتوفير الطاقة والمياه والرعاية الصحية وتوليد الدخل الأسري في البلدان النامية. وقد كان هناك اتفاق عام

على ضرورة بذل الجهود لضمان تلقي الفتيات والنساء تعليما علميا وتقنيا حتى يستطعن تطبيق تلك المعرفة في أداء تلك المهام والأدوار.

٦ - وأُشير أيضا إلى أن المرأة في العديد من المجتمعات المحلية بالبلدان النامية هي مستودع المعارف الأصلية والدراية بالاستخدام والإدارة المستدامين للبيئة. فما لديها من معرفة ودراية محليتين لا يتطرق لهما بشكل مناسب النظام الرسمي للعلم والتكنولوجيا، في ميادين مثل تجهيز الأغذية والإنتاج الحيواني، ينبغي الحفاظ عليه وتعزيزه لفائدة مجتمعاتها المحلية. وينبغي بذل الجهود لتشجيع التبادل المفيد للجانبين بين نظم المعرفة العصرية والتقليدية.

٧ - وبحث دور المرأة في تعزيز العلم والتكنولوجيا ينبغي أن يفضي أيضا إلى التّسليم الكامل بالحقوق الفكرية الأصلية للمرأة، وبالأخص إيلاء اهتمام خاص للطابع المجنسن لهذه الحقوق.

٨ - واتُّفق على أن هناك حاجة ماسّة للانتقال إلى مرحلة تقوم فيها المرأة بدور أكبر في العلم والتكنولوجيا، ولاستخدام العلم والتكنولوجيا على نطاق أوسع لتلبية احتياجاتها. وأكد كل المشاركين على دورها الشامل في جني منافع المعلومات العلمية والتقنية. فتمكينها اقتصاديا يتطلّب حصول المزيد من النساء على التعليم العلمي والتكنولوجي، وممارستهن لوظائف علمية وتكنولوجية، ومشاركتهن في صنع القرارات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا. ولذلك ينبغي للحكومات أن تيسّر عليهن المشاركة في الجهود العلمية والتكنولوجية.

٩ - وفي مجتمعات من العالم التي يسيطر عليها الذكور لا تزال المرأة تواجه طائفة من العراقيل الاجتماعية والثقافية. فهي ممثلة تمثيلا ناقصا في كل مستوى من مستويات العلم والتكنولوجيا. وهي في هذين المجالين أقلُّ تعليمًا وأدنى مؤهلات وأنقص عمالة في جميع أنحاء العالم.

١٠ - واستخدم أحد أعضاء حلقة النقاش التعبير المجازي ''خط الأنابيب الراشحة'' لوصف الاستراف الدائم للفتيات والنساء على نطاق نظام العلم والتكنولوجيا الرسمي، من مستوى التعليم الابتدائي حتى مستوى صنع القرارات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا. فالعراقيل تحول دون مشاركة النساء والفتيات في هذا المجال تشمل مواقف اجتماعية - ثقافية وهي توجد في التعليم والتعيينات الأكاديمية والوظائف العلمية والتكنولوجية. وعلاوة على ذلك، كثيرا ما يكون هناك سقف زجاجي أو عبارة عن حاجز خفي يكون عادة غير مقصود يمنع تقدّم المرأة في مجال العلم والتكنولوجيا.

١١ - وأعرب بعض المشاركين عن قلقهم إزاء الفصل الواضح بين مستوى مشاركة النساء المرتفع في التعليم العالي من جهة ومشاركتهن المنخفضة في الحياة المهنية في بلدانهن من جهة

أخرى. وعزا أحد المشاركين هذه المشكلة لغياب السياسات المناسبة، وللمناهج الدراسية غير الكافية أو غير المهمة، وغياب الأمثلة التي يُحتذى بها، وعدم وجود الموارد التعليمية والممارسات الثقافية، ثم دعا إلى ضرورة التطرق لمسألة العدل بين الجنسين في العلم والتكنولوجيا بتطبيق مزيج مناسب من الاستراتيجيات المستفادة من أفضل الممارسات.

١٢ - وحُدِّد تدريس العلوم للفتيات في سنّ مبكرة باعتباره استراتيجية فعالة لحفز اهتمام المرأة بمزاولة تعليم عال في اختصاصات الهندسة والعلم والرياضيات. وأعرب المشاركون عن قلقهم إزاء التنميط الجنساني وتوصيف السمات الجنسانية والتمييز بين الجنسين، ورأوا أن التعليم يقوم بدور رئيسي في عكس الأحكام المسبقة الجنسانية في العلم والتكنولوجيا.

١٣ - ولاحظ أحد المشاركين أن التعليم النظامي للعلم والتكنولوجيا يتّسم عادة ببيئة يهيمن عليها الذكور، ولا تكون فيها الأساليب والمواد التعليمية مراعية دائما للشواغل الجنسانية. وقد أحرز بعض النجاح في تنظيم دورات تدريبية علمية وتكنولوجية مصممة خصيصا للمرأة.

١٤ - وارتُئي أن المهن العلمية والتكنولوجية ينبغي أن تكون جذابة ومجدية أكثر لاجتذاب قسط أكبر من العقول الشابة النابغة نحو هذا الميدان.

١٥ - ومشاركة المرأة في القوّة العاملة الرسمية ستتوقف أيضا على وجود هيكل للمساواة بين الجنسين في الأجر يراعي مشاركتها في القطاع غير الرسمي، بما فيه العمل المترلي، ومساهمتها في الدخل الأسري، بما في ذلك الأنشطة من قبيل حمل الأطفال والإنتاج المترلي. وشدد المشاركون على ضرورة سدّ الفجوة الموجودة في معظم البلدان بين أجر الرجل وأجر المرأة. واقتُرح أن تعمل منظمة العمل الدولية مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لبحث ترتيبات عمل مرنة (مثل العمل نصف الوقت) تلبي الاحتياجات الخاصة للمرأة.

١٦ - وأشار المشاركون إلى أن الهياكل والعمليات الراهنة لصنع القرارات في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية لا تراعي بانتظام وبشكل مصنَّف جنسانيا احتياجات وشواغل كل من الرجل والمرأة. فاحتياجات المرأة واهتماماتها كثيرا ما تُغفَل وتمثَّل بشكل ناقص. وشدد المشاركون على ضرورة أن تكون عملية وضع السياسات على قدر أكبر من ''الوعي الجنساني'': أي إجراء التقييم المناسب للآثار المحتملة لأي سياسة عامة مقرَّرة أو برنامج مقرَّر على كلٍّ من الرجل والمرأة وذلك بغية ضمان انتفاعهما بالسوية. وفي هذا الصدد، من المهم أن تشارك المرأة في كامل أطوار عملية صنع القرارات.

١٧ - ودمج تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الأُطر السياساتية الوطنية يتطلب ترجمة أهداف العدل بين الجنسين إلى تدابير قانونية وأدوات سياساتية ملموسة، وفرض مزايا تفاضلية للمرأة في العمل والترقية والتدريب والتعليم. وفي المجالات العلمية التي تكون فيها المرأة ممثَّلة تمثيلا ناقصا، ينبغي اتخاذ تدابير من قبيل تمويل برامج ومشاريع خاصة موجّهة للمرأة. وأطلع أحد المشاركين الحاضرين على تجربة النمسا الناجحة في اتخاذ إجراءات إيجابية لشغل المناصب الأكاديمية الشاغرة وفرض نسبة ٤٠ في المائة لتمثيل المرأة في هيئات صنع القرارات والهيئات الاستشارية للسياسة العامة في مجالي العلم والتكنولوجيا، وهي استراتيجية أثبتت جدواها وأبدى الكثير من المشاركين اهتماما بالترويج لها.

١٨ - وأبلغ العديد من المتكلمين عن سياسات عامة معتمدة في بلدانهم تستفيد من مجمع المهارات النسائية في مجال العلم والتكنولوجيا باعتبار ذلك وسيلة لتحسين المستويات العامة لهذه البلدان في مجال القدرة الوطنية في مجال العلم والتكنولوجيا. ومشاركة المرأة بدرجة عالية في مجال العلم والتكنولوجيا من شأنه أن ينهض بالتنمية الاقتصادية لبلد من البلدان. ففي تونس مثلا، أظهرت مؤشرات قياس مشاركة المرأة في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أن الاستثمار في تعليم هذه التكنولوجيات مبكرا لكل من الفتيان والفتيات شجّع المزيد من النساء على التخصص في العلم، مما أفضى إلى تقليص الفجوة الرقمية بين الجنسين وتوسيع مجمع المهارات العلمية والتكنولوجية للبلد. ولذلك، يُعتقد أن هناك سندا منطقيا قويا للاستثمار في تعليم العلوم كوسيلة لتوسيع قاعدة البلد من الموارد البشرية لأغراض التنمية.

١٩ - ولاحظ المشاركون أن الاستثمار في تحصيل المرأة للعلم والتكنولوجيا يعتمد على توفير التمويل للقيام بأعمال محدَّدة الهدف. وأبلغ الكثير من المشاركين عن مبادرات حكومية مثل خطط تقديم المنح الدراسية، والجوائز، والبرامج التي تدعم المرأة في مزاولتها للتعليم والتطور الوظيفي في مجال العلم والتكنولوجيا. وعلى قدر مماثل من الأهمية هناك الحوافز التعليمية التي تقدمها الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات من أجل دعم الفتيات الشابات للتفوّق في مجال العلم والتكنولوجيا. وذكر الكثير من المشاركين جوائز لوريال - اليونسكو ''للمرأة العاملة في الميدان العلمي'' باعتبارها مثالا لممارسة جيدة.

٢٠ - وعرض أحد المحاضرين دراسة إفرادية عن كيفية دمج عناصر جنسانية في تقييم مشاريع تكنولوجيات المعلومات والاتصال. إذ يمكن استخدام منهجيات التقييم الجنساني للتحقّق مما إذا كانت هذه التكنولوجيات تُستخدم بطرق تغيّر التحيزات والأدوار الجنسانية. وتتيح هذه المنهجيات وسيلة لتحديد ما إذا كانت هذه التكنولوجيات تحسّن حياة المرأة والعلاقات بين الجنسين، وهي تضمن إدراج الشواغل الجنسانية في عملية التخطيط

لمشروع ما. وقد استُخدمت في ٣٢ مشروعا لبناء القدرات شملت ٤ مناطق هي آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا الوسطى. وأفاد عضو حلقة النقاش بوجود أثر نضّ نزولي في كثير من مشاريع منهجيات التقييم الجنساني، وبأن هذه المشاريع استطاعت بالتدريب أن تمكّن المرأة حيث شجعتها على أن تكون صانعة قرارات تتحلى بقدر أكبر من الاستباقية، وعلى أن تضطلع بأدوار القيادة في مجتمعاتها المحلية.

٢١ - وأثبت تحليل الميزنة الجنسانية أنه طريقة مفيدة في قياس ما إذا كان الإنفاق مناسبا لاحتياجات المرأة والرجل. وقد ساعد هذا النهج المؤسسات على تحقيق المساواة بين الجنسين باتخاذ قرارات مالية أفضل. ودعا أحد المشاركين إلى الأخذ بهذا التحليل في المبادرات الإنمائية مثل برنامج ناكستلاب (NextLab Programme) التابع لمعهد مساتشوسيتس للتكنولوجيا ومبادرة حاسوب محمول لكل طفل.

٢٢ - وأطلعت بلدان عديدة الحاضرين على بياناتها القطرية عن مشاركة المرأة في مهن التعليم والوظائف الفنية. وكان بإمكان عدة بلدان نامية أن تبلغ عن مشاركة المرأة بنسبة ٤٠ إلى ٥٠ في المائة في تعليم العلوم. وشدّد عدة مشاركين على أهمية جمع البيانات المصنّفة جنسانيا بالنسبة لمقرّري السياسات.

٢٣ - وناقش العديد من المشاركين مسألة استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات كأداة لتمكين المرأة وذلك بمساعدتها في الحصول على المعلومات والتعليم والخدمات والوصول إلى الأسواق. وبإمكان المرأة أن تستفيد كثيرا من الأساليب المبتكرة والفعالة لاستخدام التطبيقات والخدمات الإلكترونية في الاتصال ومزاولة الأعمال التجارية. وقد استفادت العالمات والباحثات أيضا من الشبكات القائمة على هذه التكنولوجيات.

٢٤ - وينبغي أن تقوم الحكومات، وبخاصة حكومات أقل البلدان نموا حيث توجد تفاوتات جنسانية كبيرة، بدور إيجابي في تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم العالي وفي أماكن العمل، وفي إتاحة التطوّر الوظيفي للمرأة العاملة في مجال العلم والتكنولوجيا.

٢٥ - وقد قامت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، تاريخيا، بدور قيادي في بحث الانتماء الجنساني والتنمية، وتأسيس قاعدة من المهارات في مجال البحوث والتنمية، والتصدي للتحديات التي تواجهها المرأة في التنمية وفي كيفية استخدام التكنولوجيا لبلوغ الأهداف الإنمائية. وهي اللجنة الفنية الوحيدة من بين لجان المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي أنشأت مجلسا استشاريا للقضايا الجنسانية تَشكَّل في التسعينات كهيئة للشؤون الجنسانية والعلم والتكنولوجيا وأسهم في العملية المفضية إلى المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عُقد في بيجين عام ١٩٩٥. وأعرب أعضاء حلقة النقاش عن الحاجة إلى

تنشيط المجلس وضمان أن يتمّ بشكل ملائم إدراج منظور جنساني في جميع جوانب برنامج عمل اللجنة. وشدّدوا أيضا على ضرورة أن تظل أمانة اللجنة على اتصال منتظم بأمانة المجلس.

٢٦ - ورأى المشاركون أن المجتمع يحتاج إلى المزيد من النساء كقائدات في مجال العلم والتكنولوجيا. وارتأى العديد منهم أن موضوع الانتماء الجنساني والعلم والتكنولوجيا، باعتباره حامل مشعل العلم والتكنولوجيا والابتكار، ينبغي أن يصبح موضوعا قارًّا يُناقش سنويا في اللجنة. وأهابوا باللجنة أن توجّه دعوةً للفنيات في مجال العلم والتكنولوجيا ومباشرات الأعمال الحرة وغيرهن من صاحبات المصلحة لحضور دورتها السنوية وتبادل الآراء والخبرات والتجارب الناجحة، وكذلك التجارب الفاشلة والعراقيل، فيما يتعلق بسدّ الفجوة بين الجنسين في مجال العلم والتكنولوجيا. واقتُرح أيضا أن تنظر اللجنة في إمكانية إشراك النساء كسفيرات للعلم، فيكنّ بذلك أمثلة إيجابية يُحتذى بها.